



UN LIBRARY

1 1980

Distr.  
GENERAL

A/RES/34/152  
25 January 1980



UN/SA COLLECTION الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون  
البند ٧٦ من جدول الأعمال

قراراته الجمعية العامة

[ بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/34/781) ]

١٥٢/٣٤ - الحالة الاجتماعية في العالم

ان الجمعية العامة ،

أولا

ان تذكّر بأن اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ ، يشكل أساسا للعمل الوطني والدولي في ميدان التنمية الاجتماعية ،

وان تشير الى قراراتها ٢٧٧١ (د - ٢٦) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ و ٨٤/٣١ المؤرخ في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم و ٤٨/٣٣ المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ بشأن التنمية الاجتماعية في العالم ،

وان تشير أيضا الى قراراتها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، و ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ ايار / مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، و ١٩٣/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ بشأن الاعداد لاستراتيجية انمائية دولية جديدة لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ،

وان تشير كذلك الى قرارها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ الذي رجحت فيه من الامانة العامة للامم المتحدة ، في جملة امور ، القيام " بصورة منتظمة باجراء دراسات استقصائية واسقاطات في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي على الصعيد العالمي " ،  
وان تضع في اعتبارها أن التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعى يقومان على أساس احترام كرامة الفرد وقدره ،

وان تعلم أن الهدف الأساسى للتنمية هو الزيادة المطردة في رفاه جميع السكان على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية وتحقيق التوزيع العادل للثمار المحققة منها ،

وان تدرك ان الدور الاساسى والمسئولية الاخيرة لكل حكومة يتمثلان في كفالة التقدم الاجتماعى والرفاهة لشعوبها ، وتخطيط تدابير التنمية الاجتماعية بوصفها جزءا من الخطط الانمائية الشاملة ، وتشجيع وتنسيق أو توحيد جميع الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق هذه الغاية ، وادخال تغييرات في الهيكل الاجتماعى عند الاقتضاء ،

وان تؤكد من جديد حق كل بلد في تطبيق النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى يراه أنسب لتحقيق تنميته ، وفي عدم التعرض لأى نوع من التمييز نتيجة لذلك ،

وان ترى أن النمو الاقتصادى السريع يجب أن يواكب التغييرات النوعية والهيكلية في كل بلد ، وأنه ينبغي تقليل الفوارق الاجتماعية والقطاعية ، أينما وجدت ، الى حد كبير ،

وان تشدد على أهمية اتخاذ التدابير الرامية الى كفالة المشاركة الفعالة لجميع عناصر المجتمع ، حسب الاقتضاء ، في اعداد وتنفيذ الخطط والبرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتعبئة الرأى العام ونشر المعلومات الاجتماعية ، دعما لمبادئ ومقاصد التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعى ،

وان تلاحظ ان الحالة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة في العالم تتسم بالتدهور في الوضع الاقتصادى ، ولا سيما في البلدان النامية ، وان يقلقها بالغ القلق أن أوجه الجفاف والاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية قد وسّعت الهوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ،

وان ترى أيضا أن من الضرورى الاسراع بانجاز المفوضات الجارية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن الاعداد للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، وأن من شأن ذلك أن يساهم في تحقيق السرعة المنشودة في احراز التقدم الاجتماعى والاقتصادى في البلدان النامية ،

واقترعا منها بأن من الضرورى القضاء قضا سريعا وتاما على العقبات التى تعترض تقدم الشعوب في الميدان الاقتصادى والاجتماعى ، وبأن الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى والعدوان والاحتلال والسيطرة الأجنبية ، وجميع الأشكال الأخرى لعدم المساواة واستغلال الشعوب ، تشكل عقبات رئيسية أمام تقدم البلدان والشعوب النامية فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى ،

وان تشدد من جديد على أن المسؤولية الأساسية عن تنمية البلدان النامية إنما تقع على عاتق هذه البلدان نفسها ، وأنه مهما كان عظم جهودها الذاتية ، فلن تمكنها هذه الجهود وحدها من بلوغ أهداف التنمية المنشودة بالسرعة الواجبة ما لم توجد علاقات اقتصادية وتجارية منصفة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وما لم تتح للبلدان النامية موارد مالية وتقنية متزايدة ، وقد نظرت في تقرير عام ١٩٧٨ عن الحالة الاجتماعية في العالم (١) ، الذي يقدم عرضاً عاماً للاتجاهات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية ،

- ١ - تلاحظ أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم اليوم لا تزال مقلقة ؛
- ٢ - تلاحظ أيضاً بطء السير في تنفيذ اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي والمعدل المخيب للآمال للتقدم المحرز في تحقيق مختلف أهداف التنمية الشاملة التي اعتمدت وتؤكد من جديد في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ؛
- ٣ - تؤكد من جديد أن جميع أشكال التبعية والقهر كالعدوان والاحتلال الأجنبي والاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري والتمييز العنصري تشكل عقبات رئيسية أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم ، ومن ثم يجب القضاء عليها دون ابطاء ؛
- ٤ - تؤكد من جديد أهداف التنمية الاجتماعية الاقتصادية التي قررها المجتمع الدولي خلال السبعينات ، كالقضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ١٩٨٥ ، وتحقيق العمالة الكاملة بحلول عام ٢٠٠٠ ، ومحو الأمية بنهاية الثمانينات ، وتوفير الكميات الكافية من المياه الصالحة بحلول عام ١٩٩٠ ، وتحقيق متوسط عمر للإنسان يبلغ ٧٤ عاماً في جميع البلدان بحلول عام ٢٠٠٠ ، وادماج المرأة ادماجاً كاملاً في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتمتع الجميع بالصحة بحلول عام ٢٠٠٠ ؛
- ٥ - تطلب الى جميع الدول الأعضاء تشجيع التقدم في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي عن طريق وضع وتنفيذ مجموعة من تدابير السياسة تستهدف تحقيق أهدافها ومقاصدها ، في اطار الأولويات والمصالح الوطنية ، وذلك في ميادين العمالة والتعليم والصحة والتغذية والمرافق السكنية ، ورعاية الأطفال ، ومشاركة الشباب مشاركة كاملة في عملية التنمية وادماج المرأة ومشاركتها على نحو كامل في التنمية ؛
- ٦ - توصي بأن تقوم الدول الأعضاء باتخاذ تدابير لكفالة المشاركة الفعالة ، حسب الاقتضاء ، لجميع قطاعات المجتمع بوصفها عنصراً أساسياً في خطط وبرامج التنمية المحلية والاقليمية والوطنية ، بفرض كفالة تعبئة واستخدام الموارد البشرية على نحو فعال ، وكذلك توزيع ثمار التنمية توزيعاً أكثر انصافاً ؛

٧ - تشدد على أهمية النظام الاقتصادي الدولي الجديد لتحقيق التقدم في الميدان الاجتماعي ؛

٨ - تشدد أيضا على أن الاسراع بالتقدم الاجتماعي للبلدان النامية يتطلب تعريضا كبيرا للمساهمات المالية و/أو التقنية ، المتعددة الأطراف منها والثنائية ، في جهود التنمية الوطنية ، على أن تكون هذه المساهمات متواءمة مع التكنولوجيا الجديدة والمناسبة ومقدمة في اطار الخطط الانمائية للبلدان النامية ؛

٩ - تأسف لأن معظم البلدان المتقدمة النمو لم تحقق الأهداف المحددة للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ؛

١٠ - تطلب الى المنظمات والهيئات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة ان تعبئ الموارد الموضوعية تحت تصرفها بحيث ترمي الى تحقيق الاهداف الرئيسية المبينة في اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ؛

١١ - تقرر ضرورة أن تسهم التقارير المقبلة عن الحالة الاجتماعية في العالم في تحديد الاتجاهات الاجتماعية الناشئة التي تشغل الاهتمام الدولي ، وفي مناقشة الصلات فيما بين القضايا الرئيسية للتنمية لأن لكليهما أبعاد دولية ووطنية على حد سواء ؛

١٢ - ترجو من الأمين العام أن يصدر التقرير المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم كل ثلاث سنوات أخذا في الاعتبار أحكام هذا القرار ، ومدروجا فيه تقريرا عن التقدم الاجتماعي المحرز خلال عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث في ضوء أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ومقاصدها ، ووفقا للاجراءات التي سيتم تحديدها لاستعراض الاستراتيجية وتقييمها ؛

١٣ - ترجو أيضا من الأمين العام أن ينظم ، في اطار برنامج الخدمات الاستشارية وواضعا في الاعتبار أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ومقاصدها لدى اعتمادها ، حلقة دراسية دولية لمقارنة سياسات الدول الأعضاء ومؤسساتها وخبراتها في مجال مشاركة جميع قطاعات المجتمع في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن المساومة الجماعية واشتراك العمال في الادارة وكذلك الادارة الذاتية للعمال ، وان يقدم تقريرا عن نتائج هذه الحلقة الدراسية الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين في اطار البند المعنون " الحالة الاجتماعية في العالم " من بنود جدول الأعمال ؛

١٤ - تقرر أن تنظر في البند المعنون " الحالة الاجتماعية في العالم " في دورتها السابعة والثلاثين ؛

## ثانيا

ان تلاحظ أنه ينبغي زيادة تحسين طرق تجميع وتحليل وتفسير وتقييم المعلومات والبيانات المستخدمة في دراسة الحالة الاجتماعية في العالم ،

وان تضع في اعتبارها الحاجة الى منهجية تستند بصورة أساسية الى المؤشرات الكمية والنوعية للحالة الاجتماعية في العالم ،

ترجو من الأمين العام أن يتخذ ، بالتعاون الوثيق مع الرؤساء التنفيذيين للأجهزة والمنظمات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ، تدابير ملائمة لتحسين المنهجية المستخدمة في اعداد التقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم والتقرير عن تنفيذ اعلان التقدم والتنمية في الميسدان الاجتماعي ، وان يقدم ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٥

١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩